

نظرات في الإقطاع

آن لامتون

شجّع التشابه الواضح بين المجتمع وملاكي الأرض في فارس بالعصور الوسطى؛ وبعض أنواع الفيوالية بأوروبا الغربية؛ على إطلاق مصطلح الفيوالية على نمط الحكم والمجتمع في فارس. وبالإضافة لذلك، فإنه كما حدث بعد الثورة الفرنسية، فقد أطلق وصف الإقطاع ليكون تغطيةً أو تعبيراً عن كل مساوئ النظام القديم (Ancien régime)^(١). وهكذا فإنه في العقود الأخيرة صار الوصف الإقطاعي بفارس إدانةً لتلك العصور كلها التي غطتها التسمية. فإذا تركنا جانباً الاستعمال غير الدقيق للكلمة؛ فقد يكون من الأهمية بمكان البحث عن إمكانية تسمية المجتمع الفارسي الوسيط بالإقطاعي بالمعنى الضيق للكلمة أو أن يُسمّى النمط السياسي والاجتماعي الفارسي بالإقطاعي بالمعنى القانوني لذلك. إن المؤسسة الشاملة اجتماعياً، والتي يُظن أنها هي الفيوالية الغربية؛ هي مؤسسة الإقطاع التي سادت في

(*) نُشرت هذه المقالة في الكتاب التذكاري المهدى للسير هاملتون جب بعنوان:

A.K.S. Lambton: Reflections on the Iqtāʿ, in Arabic and Islamic Studies in Honor of Hamilton A.R. Gibb, ed. Makdisi. Brill Leiden 1965.

وترجم المقالة إلى العربية، وراجعها على المصادر رضوان السيد.

الحقبة السلجوقية بأشكالٍ مختلفةٍ ومتنوعةٍ. بدأ النظام الإقطاعي أيام البويهيين؛ لكنه ساد تماماً في فارس في الحقبة السلجوقية (١٠٣٧ - ١١٥٧م). وقد بقي النظام في بلاد فارس حتى مطلع القرن العشرين، وإن بأسماء وأشكال متنوعة. إنَّ بحثاً معمّقاً في معالم هذا النظام وأصوله بفارس سوف يُطلِّعنا على مدى فيوداليتيه أو عدمها. وفي الصفحات التالية لن يكون الجهد منصباً على قولٍ جديدٍ كثيرٍ أو كبيرٍ، بل سأحاول إعادة صياغة نتائج بحوث سابقة. وأودُّ أن أعترف بالدين الكبير للبروفسور كلود كاهن في بحثه المشهور عن نشوء الإقطاع وتطوره(*).

إنَّ التشابه بين المجتمع الإقطاعي الفارسي، والمجتمع الفيودالي الأوروبي يتركز في النقاط التالية: انقسام السلطة المركزية وضعفها وتجزؤها ببلاد فارس في القرن العاشر الميلادي، بل وانقسام وتجزئة الإمارات التي ظهرت بفارس نفسها، ومنح الأرض لقاء البلاء الحسن في الخدمة العسكرية، وإعطاء الأرض لبعض القادة العسكريين كتعويضٍ عن المرتب أو كبديلٍ له، ومنح حقِّ الحماية أو الأمان، وامتنياز أرباب السيوف أو العسكر من الناحية الاجتماعية والسياسية، ووجود مُزارعين مرتبطين بالأرض، وظهور الجيوش الخاصة، والبلاطات الخاصة. إنَّ هذه الأمور بحدِّ ذاتها لا تعني وجود الفيودالية كما أنها لا ترجحها.

ومقابل تلك الأمور المشتركة ظاهراً كانت هناك فروقٌ أساسية بين الفيودالية الأوروبية والإقطاعية السلجوقية؛ منها أنَّ طبقة العسكر التي هيمنت منذ القرن التاسع الميلادي في فارس تألفت في أكثرها من الرقيق والعبيد المحرَّرين^(٢)؛ الذين تمركزوا في المُدُن، ولم ينتشروا في القلاع الريفية -

(*) ترجمنا البحث ونشرناه في هذا العدد على الصفحات ١٩٣ - ٢٤٢. المحرر.

(٢) يصحُّ هذا ببلاد فارس في جِزءٍ ما بعد العباسيين لكنَّ لفترةٍ محدودة.

كما كان عليه الحال في أوروبا الغربية. لكنَّ العبد أو الرجل المحرَّر الذي تبوَّأ مناصبَ إداريَّة وعسكريَّة مهمَّة لم يختلف عملياً عن الرجل الحرَّ لجهة منصبه وسلطته. ولقد كان تعيين العبيد والرجال المحرَّرين أيام السلاجقة العظام في منصب الأتابك يعني وصولهم إلى مراكز تلي السلطان مباشرة. والاختلاف الثاني تمثَّل في تطور وازدهار التجارة في العصر العباسي (بخلاف أوروبا مطالع العصور الوسطى). ولم تكن تلك الفروق لتُلغى وجودَ الفيودالية لكنها قلَّلت من إمكانية واحتمال وجودها.

والمعتقد أنَّ الفيودالية ظهرت في إيران قبل الإسلام. والبحث المفصَّل في هذه النقطة، والظروف التي رافقت الفتح العربي تُظهر بأنَّ الإقطاع في العهد السلجوقي لم يكن استمراراً للفيودالية الساسانية برداءٍ إسلامي. وقد تتبع كريستنسن (Christensen)^(٣) نشأة ذلك النظام (الذي سيطر في العصر الساساني) منذ بداياته في عهد ملوك الأسرة الأخمينية وحتى عهد ملوك الطوائف (= الأرزقيين والأشكانيين). فقد أقدم «ملك الملوك» على اصطناع موالي وحلفاء، وأعطاهم مناطق من مناطق نفوذه تمتعوا فيها بحقوق التوريث، وامتيازات خاصة أخرى^(٤). وفي العهد الساساني كان هناك صراعٌ بين تيارين متواجهين: تيار الفيودالية، وتيار البيروقراطية المركزية. وقد أثر هذا الصراع في التطور الاجتماعي السياسي للامبراطورية الساسانية حتى عهد كسرى أنوشروان (٥٣١ - ٥٧٨ م)^(٥). فقد تحوَّل كبار النبلاء المُلاك (الشاهرداران) إلى «نبلاء بلاط»؛ فقدوا المعالم الأساسية لشخصية النبيل الإقطاعي. لكنَّ الارتباط بين المرتبة الثانية من مراتب النبلاء (= فاسبوههران) والقرية

(٣) Christensen, Sassanides, 1936, 33

(٤) المصدر نفسه ص ٤٥.

(٥) المصدر نفسه ص ١٠١ وما بعدها.

استمرّ (رغم تغيرات عهد أنوشروان). لكننا لا نملك معلومات عن الامتيازات التي كان يتمتع بها النبلاء الإقطاعيون، كما لا نعلم إلى أي حدّ كانت السلطة المركزية تمارس إشرافاً عليهم. ويبدو أنّ الفلاحين كانوا مُلزمين بدفع ضرائب لكسرى أو للنبيل الإقطاعي أو لهما معاً، كما كان الفلاح ملزماً بأداء الخدمة العسكرية عندما يُستدعى لذلك^(٦). وكان (الدهاقين)؛ أي نبلاء القرى؛ هم أدنى الدرجات في هرمية طبقة النبلاء. وكانوا يقيمون عادةً في القرى والبلدات ويتوارثون مناصب إدارية محلية. وهؤلاء الدهاقين أنفسهم ينقسمون إلى خمس فئات. ولم تكن أملاك الدهقان الواحد في كثير من الأحيان كبيرة؛ بل ربما كان فقط أكبر مزارعي ناحيته. وكانت مهمته الرئيسية جمع الضرائب من فلاحين قرى ومزارع الناحية. وكانت خبرته بالبلاد وبالناحية التي فيها مسقط رأسه معينة له على القيام بتلك المهمة على خير وجه^(٧). ولم تكن أهميته ناجمة عن مرتبته النبيلة بقدر ما كانت متركَزة في كونه حلقة الوصل بين السلطة المركزية والفلاحين الذين لا نعرف بالتحديد هل كانوا يملكون الأرض التي يزرعونها أو أنها كانت ملك النبيل الفيودالي. وعندما افتتح العرب الامبراطورية الفارسية اختفت طبقة النبلاء التي كانت قد فقدت علاقتها بالأرض إلى حدّ بعيد؛ وتحولت أراضي الامبراطورية الزراعية إلى أراضٍ للدولة الإسلامية أو بقيت في يد فلاحين يعملون فيها ويؤدّون عنها الخراج. واستعاد الدهاقين بذلك أهميتهم فعادوا للعمل كوسطاء بين الدولة والفلاحين؛ لكنّ مهمتهم هذه المرة كانت بيروقراطية إدارية بحتة وليست فيودالية. وقد كانت هناك في العصر العباسي الأول مساعي لتقليد إيران الساسانية؛ لكنّ الاحتذاء بها لم يتناول العلاقات الإقطاعية بل التنظيم البيروقراطي المركزي.

(٦) المصدر نفسه ص ١٠٧.

(٧) كانت هناك هبات من الأراضي العامة لمددٍ طويلةٍ لبعض الأفراد مقابل استصلاحها، ودفع مبالغ ضئيلة عنها.

وانقسمت أرض بلاد فارس بعد الفتح العربي إلى قسمين أساسيين: الأول الأرض التي لم يتركها أصحابها، واستمرت في أيديهم باعتبارهم غير مسلمين (مع أنهم دخلوا جميعاً تقريباً الإسلام فيما بعد) يدفعون الخراج، الذي كان يحمل معنى الذل والصغار في بدايات الإسلام. والقسم الثاني: الأرض التي تركها أصحابها، وأراضي التاج البيزنطي والفارسي، والأراضي التي كانت تملكها المؤسسات الدينية، والأراضي التي لا مالك لها (الأرض الموات، والأرض البور). ومن هذا القسم الثاني كان الخلفاء يُقَطِّعون العرب القطائع. وكان المقطعون يدفعون العُشْرَ عن هذه الأراضي كزكاة يدفعها المسلمون فقط^(٨). أمّا المقاتلة من العرب غداة الفتح فكانوا يأخذون العطاء؛ وكان مفهوم الحيازة غير مفهوم التملك. وقد مال بيكر (C.H.Becker) وآخرون للمقارنة بين هذه القطائع المبكرة، وما كان يفعلُه الأباطرة البيزنطيون من منحٍ قِطْعٍ ضخمٍ لبعض الوجهاء والقادة؛ لكن هذا غير صحيح، والأولى مقارنة تلك القطائع بقطع الأرض الصغيرة التي كان يمنحها الأباطرة لجنود الجبهة (Abritai أو Limitanei)؛ وكان هؤلاء يملكونها ملكيةً كاملة^(٩).

ومن الناحية النظرية فإنه لم يكن ممكناً للمسلمين امتلاك أراضي الخراج؛ أمّا عملياً فقد تمكن الفاتحون من الحصول على مساحاتٍ واسعةٍ من الأراضي تحولت ملكياتٍ خاصة. لذلك لا تمييز كبيراً بين الأراضي المأخوذة عن هذا الطريق، والأخرى الممنوحة كقطيعة؛ فكلتاها كانتا قابلتين للتحويل، وللانتقال بالوراثة، ولدفع العُشْر كزكاة. لكنه نادراً ما زرع العرب (الأوائل) تلك الأراضي مباشرة؛ بل أجروها أو أبقوها بطرقٍ مختلفةٍ في يد فلاحيها. وانحصر دور مالك الأرض الجديد بدفع العُشْر دون أن يتمتع بأية حصانةٍ

(٨) كلود كاهن: «تطور الإقطاع...» المنشور في هذا المجلد من الاجتهاد (ص ٢٦ من الأصل العربي).

(٩) المصدر نفسه ص ٢٧ (من الأصل الفرنسي).

أَوْحَقُوقٍ إِضَافِيَّةٍ. وَقَدْ ارْتَبَطَتِ الْقُطَيْعَةُ أحياناً بِالْبَنِيَّةِ الْقَبِيلِيَّةِ لِلْمَجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ الْمُبَكَّرِ. وَلَمْ يَحْتَجِ الْعَرَبُ الْأَوَائِلُ لِلْمَالِ بِقَدَرِ مَا احتاجوا لِلْمَرَاعِي (فِي بَعْضِ النَوَاحِي)؛ وَعَلَى هَذَا الْأَسَاسِ كَانَتِ الْقُطَيْعَةُ تُعْطَى لِشَيْخِ الْقَبِيلَةِ لِيَقُومَ بِقِسْمَتِهَا دَاخِلَ الْقَبِيلَةِ. فَإِذَا اسْتَثْنَيْنَا الْهَبَاتِ الْمُعْطَاةَ لِسَادَةِ الْقَبَائِلِ وَبَعْضِ الْأَشْرَافِ، نَلَاظُ أَنَّ الْقُطَائِعَ كَانَتِ صَغِيرَةً بِحَيْثُ لَا تَكْفِي أَكْثَرَ مِنْ احتِياجَاتِ عَائِلَةٍ وَاحِدَةٍ. وَمِنْ هُنَا كَانَتِ الْقُطَائِعُ الْمُوَهَّوْبَةُ مِنْ جَانِبِ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِبَعْضِ رَعَايَاها مُخْتَلَفَةً عَنِ الْهَبَاتِ السَّخِيَّةِ مِنْ جَانِبِ الدَّوْلَةِ الْبِيزَنْطِيَّةِ لِرَعَايَاها الْمُتَمَيِّزِينَ (Emphytentic grants)، وَعَنْ إِقْطَاعِ الضِّيَاعِ الْكُبْرَى فِي الدَّوْلَةِ السَّاسَانِيَّةِ^(١٠). وَمَعَ الْوَقْتِ فَإِنَّ الْقُطَيْعَةَ الَّتِي كَانَتِ تَوْهَبُ تَحَوَّلَتْ إِلَى إِقْطَاعٍ. فَقُدَّامَةُ بَنِ جَعْفَرِ الَّذِي كَتَبَ فِي الْقَرْنِ الْعَاشِرِ الْمِيلَادِيِّ اعْتَبَرَ أَنَّ الْإِقْطَاعَ كَمَصْطَلَحٍ يُرَادُ بِهِ الْهَبَاتِ الْمُتَوَارِثَةُ الَّتِي يُسْتَحَقُّ عَلَيْهَا الْعَشْرُ؛ فِي حِينٍ سَمَّى الْهَبَاتِ الْغَيْرِ الْمُتَوَارِثَةَ طُعْمَةً. وَكَلَّا النُّوعَيْنِ لَمْ يَكُنَا مِنْ أَرْضِ الْخِرَاجِ، وَكَانَا بِإِدَارَةِ «دِيَوَانِ الضِّيَاعِ». وَيَذْكَرُ قُدَّامَةُ أَيْضاً هَبَاتٍ يَسْمِيهَا إِيغَاراً؛ وَهِيَ أَرْضٌ كَانَ أَصْحَابُهَا يَدْفَعُونَ عَنْهَا لَبِيتَ الْمَالِ مِبَالِغَ ثَابِتَةٍ سَنَوِيّاً دُونَ أَنْ يَدْخُلَهَا مَوْظِفُو دِيَوَانِ الْخِرَاجِ. وَهَنَّاكَ أَخِيراً أَرْضِي التَّسْوِيعِ وَهِيَ تُعْطَى لِسَنَةٍ وَاحِدَةٍ لَكِنَّا قَابِلَةٌ لِلتَّجْدِيدِ؛ وَمَعْفَاةٌ مِنَ الضَّرَائِبِ. وَكَلَّا التَّسْوِيعِ وَالْإِيغَارِ يَتَمَّانِ فِي أَرْضِ الْخِرَاجِ.

فِي الْقَرْنِ الْعَاشِرِ الْمِيلَادِيِّ بَدَأَ الْإِقْطَاعُ الْإِسْلَامِيُّ يَسُودُ بِشَكْلِهِ التَّقْلِيدِي الْمَعْرُوفِ. وَلَكِي نَسْتَطِيعُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِشَكْلِهِ هَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ شَكْلاً فِيدَوَالِيّاً أَمْ لَا؛ لَا بُدَّ مِنْ عَوْدَةٍ سَرِيعَةٍ لِمُرَاقَبَةِ بَعْضِ مُؤَسَّسَاتِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ. إِنَّ نَظْرَةَ سَرِيعَةً فِي مُؤَسَّسَاتِ الدَّوْلَةِ سَوْفَ تُظْهِرُ لَنَا مَا إِذَا كَانَ نِظَامُ الْإِقْطَاعِ هَذَا قَدْ ظَهَرَ وَسَادَ نَتِيجَةَ الْحَاجَةِ لِلْحِمَايَةِ وَالضَّمَانِ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْفِيدَوَالِيَّةِ بِأُورُوبَا

الغربية أم لا. ففي العصور الرومانية المتأخرة، وفي مطالع العصور الوسطى الأوروبية؛ كان الطابع الأساسي للمسألة الزراعية حاجتها للحماية. وقد أنتجت هذه الحاجة مؤسساتها التي بدأت تنفصل بها عن السلطة المركزية، وهي ذات شقين: الشق الأول متعلقٌ بالأفراد (= Patrocinium)، والآخر متعلقٌ بالأرض (= Precarium). أمّا في الإسلام الأول فقد كانت هناك مؤسسة (أو علاقة اجتماعية) تشبه من بعض الوجوه الباتروكينيوم الرومانية؛ ونعني بها علاقة السيد والمولى. ففي النصف الأول من القرن الأول الهجري كان المسلم عملياً هو العربي. ومع إقبال أبناء الشعوب المفتوحة على الإسلام، ألحق المسلمون الجدد بالقبائل العربية، واعتبروا موالى لها. وكانت هذه العلاقة تعني بالنسبة للعرب حِطَّةً اجتماعيةً (لتنافها والأصالة أو العراقة). وقد استمرت هذه المسألة موضوعاً للنقاش والصراع طوال قرنين من الزمان. لكن مع بدايات القرن العاشر؛ كان التمايز الاجتماعي بين العربي والمولى قد انتهى، وما عاد المصطلح يُستعمل إلا كتعبير قانوني المعنى به العبد المحرر. وهكذا فإن المُوالاتة في الإسلام عبارة عن علاقة نشأت للحاجة إلى موقع اجتماعي. ولم تكن تعني بالضرورة المساعدة والمؤازرة، كما أنها لم ترتبط بالأرض بأي شكل بخلاف الباتروكينيوم.

أمّا البريكوريوم؛ فهو المصطلح المستعمل لمفهوم الحماية في غرب أوروبا، وهو مرتبطٌ بحماية الأرض (وليس الأشخاص) (= Patrocinium fundorum). وفي الإسلام كانت هناك علاقة لها بعض الشبه هي التلجئة. وتعني لجوء المَلَك الضعاف إلى وجهاء أو متسلطين من أجل حماية ممتلكاتهم (عن طريق إلجائها إلى اسمهم وجاههم وسلطانهم). والرجل الذي يلجئ أرضه إلى قوي في الدولة يفقد تدريجياً ملكيتها لصالح المُلجأ إليه. لكنه يحتفظ أحياناً بحق البيع أو التوريث. والدافع للتلجئة كان دائماً إمّا الخوف من الهجمات والإغارات أو الهرب من ارتفاع الضرائب

ومطالب السلطان. وقد وُجدت علاقةُ التلجئة هذه أول ما وُجدت في مناطق الجبهة، والمناطق القبلية لعدم توافر الأمن والطمأنينة والانتظام في مثل هذه النواحي في العادة. وكان كبار العسكريين هم الذين يُلجأ إليهم عادة؛ فيكونون مسؤولين بالتالي عن دفع الضرائب للسلطان. لكنَّ التلجئة تبقى عدة أشكال. إذ أحياناً يقومُ المالكُ بدفع مبلغٍ معيّنٍ للحامي مقابل حمايته لأرضه^(١١). وهناك مَنْ كان ينقلُ ملكية أرضه للسلطان مقابل حمايتها. وفي هذه الحالة يبقى الفلاح في أرضه بعقدٍ يشبه عقد الإيجار الدائم. وقد صادر العباسيون كثيراً من تلاجيء الأمويين. لكنَّ تلاجيء كثيرةً استجذت أيام العباسيين أيضاً^(١٢). وفي العصور العباسية المتأخرة قلّت الإشارات للتلاجيء ربما لأنَّ الملكيات الفردية الصغيرة صارت نادرة. لكننا نقرأ عن حالات تلجئة في إيران في القرن التاسع عشر لأنَّ الحاجة للحماية ظهرت من جديد^(١٣). ورغم هذا كلّه، فإنَّ حقيقة كون هذا النوع من أنواع الحيازة؛ قليل الانتشار؛ يدلُّ على أنَّ الحاجة للحماية لم تكن شاملة؛ كما أنها لم تكن في كلِّ الأماكن والحَقَب في التاريخ الاقتصادي الإسلامي. لذلك ينبغي البحث عن ظهور الإقطاع وأسبابه بشكلٍ آخر.

لقد ترافق صعود العباسيين، ووصولهم للسلطة مع ازدهار اقتصاديٍّ ملحوظ. ويعود ذلك لاستغلال إمكانيات الامبراطورية في الصناعة والتجارة والحرفة، ولتطوير علاقات تجارية واسعة داخل الامبراطورية وخارجها. لقد تحولت المدينة الإسلامية (بسرعة) من معسكرٍ إلي بيئةٍ للأسواق، والتبادل التجاري، والحياة المدنية الشديدة الحركة. ومع تركّز التجارة ببغداد، والمدن الإيرانية الرئيسية دخلت تغييراتٌ كبيرةٌ على الإدارة الاقتصادية للدولة. فقد

Lokkegaard, Islamic Taxation in the Classic Period, 1950, 67 ff.

(١١)

(١٢) كاهن؛ المصدر نفسه ص ٣١.

(١٣) ليس مصادفةً أن نجد إلقاءات في جرجان بالذات قبل عقدين من السنين.

تضاءل استعمال الفضة السائدة في النقد الساساني ليحلَّ محلُّها الذهب كنقدٍ رئيسيٍّ في التعامل التجاري الإسلامي^(١٤). إنَّ هذه الخطوة باتجاه اقتصاد الذهب حدثت بين عامي ٨٧٤ و ٩١٥م دون أن يعني ذلك اختفاء الفضة تماماً من التعامل. وتنوع العملات، بل وتنوع قيمها وقوتها الشرائية أحدث علاقات اقتصادية أكثر تعقيداً وتطوراً. وهكذا فإنَّ الضرائب التي كانت تُدفع عيناً صارت تُدفع نقداً بفارس، وإصفهان، والأهواز؛ بينما ظلَّت تُدفع نقداً وعيناً في الشام وبلاد ما بين النهرين^(١٥). وصارت المُعاملات المالية المتطورة تتمُّ عن طريق الجهايزة. لذلك أنشئ ديوانٌ للجهايزة يُذكر لأول مرة في العام ٩٢٨م^(١٦). وكانت مهمة الجهيز تتناول الإدارة والحفظ، وتأمين القروض أو التمويل. وكان للموظفين الكبار جهابذهم المختصون الذين أمَّنوا منذ القرن العاشر القروض والتمويل وإدارة الثروات. وصار دفعُ الديون عن طريق الجهايزة وبالسفاتج (= رسائل القروض أو التأمين) أمراً عادياً. واستعمال السفاتج في المعاملات التجارية الخاصَّة في دفع ضرائب المقاطعات - سهَّل إلى حدٍّ كبير عمليات الاتجار والإدارة في الامبراطورية^(١٧). وتنامت متطلبات الخلافة والدولة من الناحية المالية، وترافق ذلك مع زيادة معدَّل الإنفاق العامَّ على الشؤون العسكرية. لذا لجأت الدولة لعدة مصادر للتمويل: كزيادة الضرائب، والمُزارعة، وبيع أراضي السلطات والدويلات السابقة، ومصادرة الثروات الخاصة.

(١٤) دائرة المعارف الإسلامية، النشرة الجديدة، مادة: العباسيون.

(١٥) Fishel, The Jews in the Economic and Political Life of Medieval Islam, 3; Spuler, Iran in Früh-islamischer Zeit, 1952.

(١٦) Mez, Die Renaissance des Islams, 104. وقد ترجم محمد عبد الهادي أبو ريذة الكتاب إلى

العربية بعنوان: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري. المحرر.

Fischel, op.cit. 4-5.

(١٧)

ومع كل هذا بقي هنالك خلل في الموازنة. فبالرغم من النهضة الاقتصادية كان الفساد يتنامى مهدداً ثبات الدولة المالي وبخاصة بعد القرن التاسع. وكان لذلك عدة أسباب منها الحرب الأهلية بعد وفاة هارون الرشيد سنة ٨٠٩، والثورات الداخلية المختلفة، والحروب الخارجية، ونمو ظاهرة الترف والبذخ، والضرائب الباهظة، والابتزاز المالي الذي مارسه بعض القادة، وتراجع الناتج الزراعي وتحديداً في العراق. وقد حدثت تغيرات جذرية في التركيبة الاجتماعية للخلافة، وكان أكثرها خطورةً تغير تكوين جيش الخلافة، وتزايد أعداد ونفوذ الجنود الترك خاصةً في عهد المتوكل والفترة اللاحقة من الحكم العباسي والذي بلغ الذروة مع ظهور «أمير الأمراء» في العام ٩٣٦م^(١٨). ومقابل ذلك التغير في البنية الاقتصادية والاجتماعية (وليس في طبيعة وأهداف الحكم) بدأ الإقطاع يظهر كأحد مؤسسات الدولة الأساسية.

وقد طغت حاجة الدولة لتمويل عملياتها والأمور الأخرى التي واجهتها ورواتب قادتها العسكريين وموظفيها المدنيين على ما سواها من حاجات. وهكذا واجهت مؤسسات الدولة المالية الاحتياجات الجديدة بالإقطاع. ومن هنا ندرك الفرق بين الإقطاع الأوروبي الغربي، والإقطاع في ذلك العصر^(١٩). ففي الفيوالية الأوروبية كانت العلاقة على أساس العقد، بينما في العهد الإسلامي لم يكن هنالك مبرر لقيام الإقطاع على أساس العقد، لأن السلطة في الإسلام هي سلطة تفويض وتمثيل. ولذلك استبعدت مسألة العقد. وقد اعتبر الماوردي الإمامة عقداً؛ وإن يكن هذا الاعتبار مفتقراً للسند المؤيد. وفي القرن العاشر كانت سلطة الوالي جابي الضرائب والقاضي سلطة تمثيل

(١٨) المصدر نفسه ص ١٢ وما بعدها.

(١٩) كاهن؛ المرجع نفسه، ص ٢٩.

وتفويض لذا يمكن اعتبار السلطات الإدارية والمالية الأب الشرعي لنظام الإقطاع.

ومن المؤسسات التي سادت بسبب الحاجة لتمويل احتياجات الدولة والتي تحولت مع التطور الجديد للإقطاع كانت الضمان والقبالة من جهة، ومن جهة أخرى ولاية الأقاليم وإمارات الاستيلاء. والضمان هو تلزيم الضريبة؛ ويتضمن إعطاء حق جباية الضرائب على بعض المناطق ويكون عادة لسنة واحدة. ففي عهد بعض الخلفاء الأوائل كانت الضرائب من بعض المناطق تُعطى لبعض المدن أو الأشخاص العرب ومنها نهاوند وهمذان اللتان أعطى معاوية ضرائبهما للبصرة. أما الديناور فقد أُعطيت ضرائبها للكوفة ومن هنا ظهر تلزيم الضريبة بالمعنى الضيق للكلمة. فقد أُعطيت مصر كلها لمنحَصَل ضرائب واحد في عهد المنصور، وفي عهد هارون الرشيد إلى ملتزم ضرائب آخر (٧٨٦ - ٨٠٦) وفي العام ٩٠٠م أصبح تلزيم الضرائب شائعاً^(٢٠). وفي بعض الأحيان كانت كل الامارات مشتركة، وكان ملتزمو الضرائب كما يُشير إلى ذلك مَثَلُ آل البريدي في خوزستان والذين كانوا يتمتعون بنفوذ وقوة. والمتقبل لم يكن ملتزم ضرائب ولكن يأخذ على عاتقه بموجب مذكرة محلية مهمة دفع الضريبة المتوجبة على ناحية معينة. وهذه الضريبة كانت تحدد من خلال طريقة المقاطعة وهي تحديد مبلغ مقطوع يدفع على أساس السنة القمرية، وهي تتناقض مع فكرة تحديد الضريبة على أساس المساحة أو تحديدها على أساس المشاركة في المحصول (المقاسمة) والتي تقاس بالسنة الشمسية^(٢١). ولقد طبقت المقاطعة على أرجاء واسعة من الدولة. وقد أقر أبو يوسف وجودها إلا أنه لم يعتمد عليها ونصح بمراقبة القائم

بها من خلال قائد عسكري (الأمير) أو وكيل عن الإمام والذي تغطى نفقته من خزينة الدولة^(٢٢).

والمؤسسة الثانية التي طغت كانت أمراء المناطق خاصة في ظل الحكم العباسي بعد أن تعاقب على تلك المناصب عدة أشخاص، وحجر الأساس في الجهاز الإداري كان الفصل بين الأمور السياسية والعسكرية حيث تركت القيادة العسكرية للوالي بينما الإدارة المالية تركت لعامل الخراج. ففي الامارات كان هنالك عملٌ محدود للوالي لأن السلطة التنفيذية في الامارة تمثل الصورة المعكوسة للإدارة المركزية. أما وجود جسم كبير من القادة فشكل أعباءً ضخمةً على ميزانية الامارة، ولقد تعاضم هذا العبء بسبب كون هؤلاء القادة البيروقراطيين خدماً لوالي الخليفة وليسوا خدماً للعامة بحسب رتبهم العسكرية. وقد كان التعيين في منصب إداري بمثابة الطريق المعبد نحو الشراء وهذا ما يفهم من تأسيس «ديوان المصادرة» لأنه كان يتوقع لمعظم هؤلاء القادة الشراء الغير المشروع^(٢٣).

وهذه المشكلة كبرت بوجود زميرٍ مؤيدة لهؤلاء القادة، حيث كان لكل قائد فئة تنصره وتؤيده، وكانت تلك الفئة تقوى مع القائد وتضعف معه، والتوتر الذي أوجدته الإدارة البيروقراطية تنامي وكبر وأدى إلى انهيار النظام القائم. فقد برزت في البداية صعوبة الدفع لهؤلاء القادة البيروقراطيين وللجيش مما وسع دائرة تلزيم الضرائب ومما أدى إلى الدخول في حلقة مفرغة^(٢٤). وتعمدت الأمور بظهور ميول جديدة بعد وفاة المأمون عام ٨٣٣ والتي أدت إلى خلل في التوازن بين الجناحين السياسي والعسكري، وعلى

(٢٢) المرجع نفسه؛ ص ٣٥-٣٦.

(٢٣) المرجع نفسه؛ ص ٣٦.

(٢٤) المرجع نفسه؛ ص ٣٦-٣٧.

صعدي السلطة المركزية والسلطات الفرعية في الأقاليم. ومع أنّ الضرائب المحصلة كفت حاجات الجيش؛ فإنّ مسألة الأرباح والعائدات زادت الخلل القائم خاصةً بعد أن استغلّ بعض القادة نفوذهم في فرض ضرائب كانوا يأخذونها لأنفسهم^(٢٥). ومن الأمثلة على ذلك أن أحد القادة أعطي حق جباية الضرائب في منطقة كبيرة فوجد الأمر سهلاً أمامه ليؤسس منطقة شبه مستقلة. ولم تتوقف الأمور عند حد جباية الضرائب لأن بعض ملتزمي الضرائب طالبوا بملكية الأرض، كما أنّ البعض الآخر ابتلع أرباح الأراضي التي تحولت إلى أقاليم أميرية. ونتيجة لتلك التطورات أفقرت الأرض وفشل الجيش في الدفاع عن سلطة الحكومة المركزية.

إن الطابع العسكري للدولة (= عسكرة السلطة) ظهر في العراق والجوار وكذلك في الشرق في مناطق السامانيين وإلى درجة أكبر في مناطق الغزنويين. واتجاه العسكر نحو الإدارة إلى جانب الفنون العسكرية أسس الطبيعة الحقيقية لنظام الإقطاع والذي كان في أساسه بيروقراطياً وليس فيودالياً.

وما حصل عليه العسكر سُمّي إقطاعات وهي تختلف عن الإقطاعات القديمة والتي كانت تعطى من أرض العشر؛ بينما كانت تلك تُعطى من أرض الخراج (وفي هذا الوقت لم يعد التفريق بين أرض الخراج وأرض العشر واضحاً)، لذلك كانت تلك الإعطاءات امتداداً للإيغار وليس للإقطاع المعروف. وقد ميز الفقهاء بين هذين النوعين من الإقطاع حيث كانوا يسمون الأول إقطاع التملك والثاني إقطاع الاستغلال، والفرق بينهما من الناحية النظرية أن الأول تمنح ملكيته بهدف توسيع دائرة الأراضي المزروعة بينما أعطي الثاني كتعويض عن خدمات عسكرية. وفي العهد البويهى كان العسكر

الذين حصلوا على الإقطاع الجديد لا يعيشون في الأراضي الممنوحة لهم بل كانوا يرسلون وكلاء عنهم لتحصيل عائداتها. وإذا أردنا تصديق ما قاله مؤرخو تلك الفترة عن هؤلاء العسكر فإنهم بددوا ممتلكاتهم وأفقروا مناطقهم. من الناحية النظرية لم يكن إقطاع الاستغلال متوارثاً وكذلك لم يكن يمنح على مدى الحياة بل كان بمثابة عطاء مرحلي آني، وبموت المقطع لا يرث أولاده ما كان له من إقطاع بل كانوا يحصلون على تعويضات خاصة. والمقاتل لكي يحصل على الإقطاع كان عليه تأدية خدمات عسكرية، وكان عرضة لتوجيهات وأوامر دقيقة. والأمراء الذين حصلوا بدورهم على إقطاعات لم تكن عليهم أية مسؤوليات مالية تجاه عساكرهم الذين كانوا يتقاضون رواتبهم من الدولة حيث كانت تدفع لهم الرزق أو تعطيهم الإقطاعات.

ولم يكن هنالك «إقطاع من الباطن» كما كان عليه الحال في أوروبا الغربية. وكان الأمير يقسم المنطقة الواقعة تحت سلطته الشرعية إلى إقطاعات بصفته ممثلاً للدولة وليس لأن المنطقة تشكّل جزءاً من سلطانه. ولم يعط المستفيد من الإقطاعات أي حق قانوني أو شرعي على ساكني المنطقة التي امتلكها. وقد ساهم الإقطاع في انتشار المحسوبيات، وتزامن ذلك مع عادات المصادرة والاعتصاب للأرض التي عرفها العهد البويعي. لذلك يعتقد البروفسور كاهن أن تلك الممارسات ضربت ملكيات المزارعين الخاصة. وكذلك كانت هنالك ظاهرة جمع وظيفة أمير المنطقة وقائد الجيش فيها وجابي ضرائبها وملتزم الضرائب والمقطع فيها بيد شخص واحد. وتلك الظاهرة دفعت أصحاب الملكية للاستقلال عن الحكومة المركزية. ثم إن ميل قوى الأمر الواقع من المقاطعة نحو كسب المزيد من القوة سببه أن بعض الأمراء كانوا يكسبون مساحات واسعة من خلال الإقطاع. وقد جمع هؤلاء بين وظيفتهم كأمرء وموقعهم الاقتصادي كمقطعين وهم كانوا شديدي الحرص على ذلك. وإبان الحكمين البويعي والفاطمي عرف كثيرون ممن جمعوا بين

الإقطاع ووظائفهم ومهامهم الإدارية كولاة أو أمراء. وكان المقطع في تلك الحالات يتحمل المسؤوليات الحكومية وتخضع للسلطة الشرعية المدن والحصون في الامارة. أما متطلبات جهاز الامارة الرسمي فكانت تؤمن من الجباية المحلية لأنّ الضرائب لم تكن تدفع إلى الحكومة المركزية. وفي أوقات الحرب كان هنالك جيش للطوارئ الغير المتوقعة كما كان يُدعى للحاكم الأعلى في خطب الجمعة ويُذكر اسمه على النقد. وقد كانت للمقطّع الصلاحية لتقسيم منطقته إلى إقطاعات ومثل هذا المقطع أو الوالي بنظر البروفسور كاهن هو شقيق الإقطاعي الأوروبي، والفرق الأكبر بينهما وربما كان الفرق الجوهرى أن المقطع هنا كان يمسك إقطاعه برضى سيده أو ملكه وعطفه وهذا النوع قد وجد إبان الحكم البويهى ولم ينتشر حتى العصر السلجوقي. إن الإقطاع الطاغى عند البويهيين كان الإقطاع العسكرى المراقب من قبل ديوان الجيش والذي كان يرأسه العارض أو رئيس الجند، ولم يهتم هذا الديوان بالشؤون الإدارية للجيش فقط، بل اهتم بالقيمة المالية (عبرة) ومميزات كل إقطاع وإعادة توزيع الإقطاعات بعد أن تصبح خالية. وهذا الجمع بين حشد الجند وجمع الضرائب استمر في فارس حتى القرن العشرين ولكنه لم يكن لينشئ الإقطاع بمفرده. وكلما كانت سلطة الحكومة المركزية قوية كانت عملية مراقبة توزيع الإقطاعات أشد. ولم يكن الإقطاع مشاركاً في عملية اللامركزية أو عملية الاسترخاء التي عرفتھا الحكومة المركزية.

وفي العهد السلجوقي نما الإقطاع العسكرى وهو مشابه للإقطاع الإدارى، وهنا استبدلت التقديرات الجادة لقيمة الإقطاع من الناحية المالية بتوقعات تقريبية ولم يعد الإقطاع يعرف من الزاوية المالية بل على أساس الخدمات. وتحول الإقطاع إلى ملك كامل كانت للمقطّع فيه صلاحيات التوريث دون أن يشمل ذلك التحول كل أجزاء الامبراطورية السلجوقية. وقد ظهرت

خمس أنواع من الإقطاع وإجراء المقارنة بين تلك الأنواع لا يمكن أن يتم على أسس مجردة لأن الإقطاعات الموجودة في المجموعة الواحدة لم تكن تخضع لنفس النموذج. ومما كان يزيد في تعقيد الأمر أن الشخص الواحد كان يملك أكثر من نوع من تلك الإقطاعات. ومن هذه الإقطاعات كانت الهبة التي كان يقدمها السلطان لأحد أفراد أسرته. وهذه الإقطاعات لم تكن تعطى على أساس توارثي. ولكن ذلك نَمَى عند بعض أفراد الأسرة ميولاً لاعتبار بعض المناطق إقطاعات خاصة يمكن توارثها. وهذا ما تفسره أخبار سلاجقة كرمان وسلاجقة الشام الذين أسسوا بالواقع دويلات مستقلة. ولم تكن الهبات الممنوحة لبعض أعضاء الأسرة السلجوقية مثل الإقطاعات الممنوحة لأعضاء القبائل العربية في صدر الإسلام. وقد كانت حاجة السلاجقة الأساسية في أوائل عهد توسعهم توزيع الأراضي الخصبة على جندهم. ومع نهاية العهد السلجوقي كانت الإقطاعات توهب إلى أمرائهم والتي كانت تميز بصعوبة عن الإقطاعات «الإدارية» أو إمارات الاستيلاء.

وقد أضعفت تلك الإقطاعات السلطة العامة ولم تكن تتضمن أية إشارة إلى حال المقطع أو حقوقه المؤقتة. وقد كان الأمير السلجوقي يأخذ المنطقة برضى سيده الذي كان قادراً على استردادها، والوسيلة المتبعة لذلك كانت إعطاء المنطقة المعطاة له إلى شخص آخر يقوم بنفسه مستعملاً القوة لبسط سيطرته عليها. وتفاصيل تلك الهبات كانت مختلفة إلا أن الأمير كان يشرف على منطقتة من الناحية المالية حيث كانت جميع عائداتها تجمع من قبله. وقد كان الأمراء يوجهون المسؤولين نحو عدم زيادة الضرائب التي كانت تجبى حسب العادات المحلية من خلال الأعراف الإسلامية. وكان السلاطين السلاجقة يحددون الإقطاعات لزوجاتهم وأولغيرهن من النسوة السلاجقة، إلا أن تلك الإقطاعات كانت بطبيعتها من باب التعويضات أو مناطق خاصة للسلاطين يوزعونها^(٢٦).

إن الطريقة المتبعة من قبل الأمراء القاجاريين في القرن التاسع عشر والمتمثلة في تعيين أبنائهم وأقاربهم في حكومات الإمارات لم تكن تشبه هبات الإقطاعات من قبل السلطان السلجوقي إلى أبناء العائلة السلجوقية ولم تكن من الناحيتين التقنية أو القانونية هبات إقطاعية.

والنوع الثاني من الإقطاع كان الإقطاع الإداري وهو كان يعطى من المناطق الحكومية. وفي الأجزاء الغربية من الامبراطورية السلجوقية كان يسمى إقطاعاً. ولكن في المناطق الشرقية كان يعرف من خلال المصطلحات التقليدية: ولاية، أعمال، رئاسة، نيابة، بينما اقترن الإقطاع هناك بالإقطاع العسكري والذي استمر في الوجود رغم تشابهه مع الإقطاع الإداري. وفي الإقطاع الإداري أعطي المقطع (الوالي) حق المراقبة الكامل وكان من حقه توزيع الإعطاءات وهذا مثل حالة القطيعة التي عرفت شيئاً من الاستقلال النظري، ولم يكن هنالك جهاز معين قادر على مراقبة وضبط الإقطاع. وفي بعض الحالات تمكنت أجهزة المراقبة من لعب دورها من خلال التحفظ على بعض الضرائب وإعادة بعض الأراضي إلى مالكيها وتعيين نائب ليستقر في الإقطاع بالوكالة عن السلطان. وفي عهود السلاطين المتأخرين نمت سلطات الأمراء على حساب السلاطين أنفسهم؛ فأصبحت الهبة بمثابة إقرار رسمي للتملك يعطى من قبل السلطان. وقد ظهرت عملية منح مزدوجة لمنطقة واحدة كانت تعطى إلى أميرين يجبران على التخاصم فيما بينهما للحصول عليها. وهذه العملية تكررت وأصبحت معروفة بشكل ملفت للنظر. ومع تزايد نفوذ الأمراء برزت ميول وراثية داخل «الإقطاع الإداري» دون أن تكون تلك الميول مشروعة. وقد أعطي أبناء العائلات الحاكمة السابقة هبات من هذا الإقطاع. وهذه الهبات أُعطيت على سبيل التعويض عن أملاك شخصية أو في الجهة الأخرى من الإقطاع الإداري، وهي تختلف عن سابقتها في أن

المستفيد أو عائلته كان لهم في بعض الأحيان ارتباط بالأرض أو المنطقة التي حُدَّت لهم.

والعلاقة بين السلطان والوالي أو المقطع الذي بيده الإقطاع الإداري لم تكن علاقة السيد بالتابع الذي يعطيه سيده من أملاكه. وكان مصدر كل الهبات والأراضي الممنوحة سلطة السلطان العليا المجردة. وكانت الهبة بمثابة نعمة. والأمراء الذين كانوا الفئة الأقوى من المستفيدين كانوا في الوقت ذاته من العبيد المحررين والذين عملوا على انبعاث المجتمع الإقطاعي حيث كان هنالك اتحاد بين الإقطاع والعبودية والذي هو من الناحية النظرية عقد حر بين متساويين قابل للتفاوض والتعديل. وبالنسبة للفقهاء الإسلامي تعود أملاك العبد إلى سيده عند وفاته وهذا ما كان يحدث بالواقع. فمع وفاة أحد العبيد كان السلطان يمنح أملاكه إلى أحد أفراد سلالته. وقد نجح عدة أمراء في تأسيس إقطاعات متوارثة. والحائز على سلطة حكومية محلية أو إقطاع إداري أو عسكري كان عليه تأدية سلسلة من الواجبات والخدمات إلى السلطان دون أن يكون هنالك عقد يحتمّ الولاء. وكانت الهبات معرضة وبطرق عشوائية إلى أن توهب من جديد وفي فترات زمنية غير منتظمة أو إلى الإخلاء العشوائي. وهنالك في بعض وثائق السلاطين السلاجقة توجيهات للمستفيد للاستشارة. وهذا بنظر الكاتب أثرٌ من آثار تقاليد السهوب البدوية وليس من نظام الإقطاع نفسه. وعند الصفويين كان هنالك على ما يبدو مجلس للأمراء (أمراء جانكي) وتفاصيل وأعمال المجلس المذكور قليلة. وفي غياب الدلائل ليس هناك مبرر لاعتباره «مجلساً فيودالياً». وفي العهد القاجاري لم يكن الجانكي جزءاً نظامياً من تركيبة الحكومة المركزية، بل كان ذلك مجلس قبلي يُعنى بالشؤون العائدة للأسرة القاجارية والتي يبدو أنه كان لديها مجلس وليس تحت سلطة الشاه بل تحت سلطة سيد القبيلة (= الخان).

ويبدو في فارس على الأقل أن حقيقة كون الأمراء في العصور الوسيطة

من العبيد أثرت على واقعهم قليلاً. وكان هناك اتجاهان متناقضان داخل المجتمع وقليلاً ما تصادما وهذان الاتجاهان هما: المساواة التي دعا إليها الإسلام والتي تركزت بالدعوة إلى مساواة قوى الحكومة من الأتراك مع الدعوة «الاجتماعية» الغير التطبيقية المتمثلة في سمو العائلات القديمة (بيوتات). ولم يكن هنالك في طبيعة الأرستقراطية الوراثية، والفتوحات المتكررة، وقوانين الميراث في الإسلام ما منع من سواد تلك الفئة. وكانت للسادة مراكز مهمة مستمدة من الأصول النسبية والتي لم تلتق مع ملكيات الأراضي إلا في نقاط معينة. والطبقة الوحيدة التي يمكن تصنيفها على أساس الأرستقراطية المتوارثة كانت طبقة سادة القبائل، والذين تمتعوا بسلطات شخصية مأخوذة من حيازتهم للسلطة، والتبعية القبلية التقليدية، وليس من امتلاكهم للأرض (مع أن بعض زعماء القبائل كانوا يملكون أراضي) ومع تعاقب الفتوحات والغزو والضغط الاقتصادي تراجع نفوذ الجماعات القبلية وأختفت زعاماتها.

والنوع الثالث من الإقطاع كان الإقطاع العسكري الذي كان استمراراً للنموذج البويعي، وهذا النوع يشبه الإقطاع الإداري إلى درجة يصعب التمييز بينهما وكان هذا النوع بمثابة هبة للعائدات، ولم يعيش المستفيد من هذا الإقطاع في المنطقة. إلا أن هذا الأمر يصعب تعميمه لأن كثيرين عاشوا في المناطق التي أعطيت لهم. وهنا برزت الميول الوراثية التي غدت ميولاً طبيعية مع نور الدين زنكي (حاكم حلب ١١٤٦ - ١١٧٣م) وإلى جانب الإعطاءات التي قدمها للعسكر كانت في زمن ملكشاه (١٠٧٢ - ١٠٩٢م) عدة مناطق مقسمة إلى إقطاعات أعطيت إلى أمير الجيوش لمساعدته في حملاته حيث يكون العلف والتموين الاحتياطي جاهزاً لمساندة الجيش. وهي وسيلة لجأت إليها الإدارة للحيلولة دون بروز عقبات تعيق تحرك الجيش خلال مروره في منطقة من المناطق، ولا يمكن فهمها كتدبير إقطاعي.

ورابعاً الإقطاعات التي منحت للقادة والمسؤولين في السلطة المدنية وهي تشبه الـ (Segeancy) في الإقطاع الأوروبي الغربي. وقد أُعطيت بشكل هبات من العائدات أو هبات مباشرة من الأراضي. فالوزير كان يأخذ عشر ناتج الأرض المحسومة إقطاعاً ولا نملك معلومات دقيقة عن هذا الموضوع. وقد سلخت بعض الأجزاء عن السلطة المركزية من خلال الإقطاعات الإدارية وما تبقى من أجزاء قد لا تبدو كبيرة. وقد كان الوزير يطمح إلى تحمل بعض مهام السلطان التقليدية مثل التعويضات المعطاة إلى الفئات الدينية، وصيانة ملاذات المعتمدين، والجسور والطرق. وإلى جانب هذا كان الوزراء السلاجقة يتحملون مسؤولية توزيع الأراضي. وهذا الإقطاع يختلف عن الإقطاع العسكري والإداري حيث لم تكن توجد أية واجبات ظاهرة أو باطنة لتعزيز جيش السلطان. والاختلاف المسجل هنا أن تدعيم الجيوش الخاصة كانت من صلب واجبات جميع الأشخاص البارزين باستثناء طبقة رجال الدين الذين كانت بيدهم إقطاعات عديدة وخاصة القضاة الذين كانوا يحصلون عليها كبديل عن الأجور.

أما النوع الخامس من الإقطاع فكان الإقطاع الشخصي الذي منح لأشخاص كهدايا دائمة أو كأراضي متوارثة. وقد كان هنالك نوع آخر من الإقطاع الشخصي الذي منح للخليفة لتغطية مصاريف مركزه. وهذا الإقطاع ليس بالنوع الجديد، وأول من منح الخليفة إقطاعاً كان ناصر الدولة الحمداني (٩٢٩ - ٩٦٨م). وهذه الهبة تشير وبوضوح إلى أن الخليفة لم يعد يجبي العائدات بنفسه ليصرفها على إدارته وأن سلطة الإشراف والتدقيق المالي انتقلت إلى العسكر الذين استأثروا بموارد الامبراطورية وغدوا يحددون للخليفة تعويضات أيضاً.

وعلى صعيد عام لم يشهد العصر السلجوقي ذوبان الإدارة المالية

للحكومة المركزية لجهة تحديد الإجراءات والتعيينات والإعطاءات والجباية. وكان هناك تناقض في دائرة عملياتها مع العسكر، وهذا تزامن مع نمو الميل إلى التوارث والذي من خلاله اكتسبت المقاطعة أنماطاً حكومية ومنها جباية الضرائب ورعاية مجالس المظالم، وعملية مراقبة الشؤون الأمنية والدينية العامة. ونظام المقاطعة هذا ليس نظاماً إقطاعياً من الناحية التقنية ويمكن مقارنته بالبرونويا (= Pronoia) البيزنطية دون أن يقارن مع الإقطاع الأوروبي الغربي، ففي البداية لم يتطابق الإقطاع مع ضعف قدرة الحكومة المركزية على المراقبة ولكنه تطابق لاحقاً مع التغيير الذي عرفته القوة العسكرية للدولة، فقوة الامبراطورية السلجوقية عند تأسيسها كانت تستند إلى القبائل التركمانية والتي ثبت أنها عناصر لا يمكن الاعتماد عليها للمحافظة على قوة الدولة، وبعد ذلك غدا الجيش خليطاً من العبيد والرجال المحررين. ومع تلك التغيرات في بنيته زادت كلفة الإنفاق العسكري، وتمويل مرافق الدولة العامة، فكان الإقطاع وسيلة لحل تلك المسألة، وكانت تلك الوسيلة ناجحة بصورة مرحلية لأنها ساهمت وعلى المدى الطويل في إضعاف سلطة وقوة السلاطين مقابل أمرائهم أو المنشقّين عن الامبراطورية^(٢٧).

وأثناء الحكم الصفوي برزت أحداث مختلفة عن تلك التي حدثت إبان الحكم السلجوقي، فالقوى القبلية كانت ركيزة الحكم الصفوي وظهر جيش يتألف في معظمه من العبيد والرجال المحررين الذين دفع لهم من الهبات وعائدات الأراضي. وقد ظهرت مرادفات جديدة هي التوبول والسيورغال. وهنالك غموض حول استعمال هاتين الكلمتين، وهما تشملان الهبات من الأراضي الغير المتوارثة وهي في غالبيتها تابعة للحكومة. والذي يحصل على

(٢٧) هناك أنواع وأشكال أخرى من الهبات للعائدات منها المقرري، والمعافى، واللسان.

تلك الأراضي كان يعاهد على تأدية الخدمات العسكرية عندما يدعى إليها، وعلى تقديم الهدايا إلى الشاه مع مطلع السنة الجديدة^(٢٨).

وهذا النوع من الإقطاع كان يشبه الإقطاع الإداري إبان العهد السلجوقي، وثانياً كان مصطلح التويول يُستعمل لتمييز الأراضي المقدمة كتعويض عن الراتب. فبعض الأراضي التي هي بالأساس أراضي التاج ألحقت وبصورة مؤقتة بالمكاتب. وثالثاً كانت تغطي هبة الامتيازات والحصانات في الأملاك الخاصة. ورابعاً هنالك أراضي التاج الموهوبة إلى الجيش القائم. وهذا النوع كان يتوارث وتنتقل ملكيته إلى أحد الورثة الذكور من أبناء الذين يحصلون على تلك الأراضي إلا في حال رفضهم التعاون. وأساساً هذا النوع من التويول كانت هبة على العائدات أعطي في بعض الحالات بصورة مشتركة إلى مجموعة، وعائداتها لم تحصل من قبل الجندي أو الجنود بصورة شخصية بل من قبل شاه سلدار. أما كلمة سيورغال فقد استعملت في بعض الأحيان لتغطية الجانب الأول من التويول المذكور أعلاه، إلا أنها استعملت أساساً للتمييز بين الأراضي المتوارثة أو الأراضي الأبدية وأراضي التاج (الأراضي الوقف) وفي بعض الحالات شملت نوعاً من هبة الامتيازات والحصانات^(٢٩).

(٢٨) كان المقطع في مثل هذه الحالات في الحقيقة طليق اليدين في الاحتفاظ بما يزيد على ما يؤديه من أجل نفقات الإدارة. وكان يمارس مهام القضاء أو الفصل بين المتخاصمين، كما كان يرسل كتائب عسكرية عند الضرورة لمساعدة موليه.

(٢٩) من أمثلة التويول / السيورغال على الأملاك المنقولة ما يذكره الحاج ميرزا حسن قسائي في فارس نامه ناصري من أنّ عشائر الكافاز بفارس الذين كانوا رعاةً للماشية كانوا يقعون في تويول وسيورغال القلندريين وال دراويش بفارس. ويعني هذا أنّ الكافاز كانوا يدفعون لهم ضرائب؛ وربما كان من حقّ القلندريين أن يفضوا الخصومات فيما بينهم.

وفي القرن التاسع عشر وفي ظل القاجار ومع الميل إلى مركزة الإدارة، ارتفع طلب العائدات والأرباح وُعِين في مختلف الولايات والمناطق من قبل الحكومة المركزية. وانشصر استعمال كلمة تويول لينطبق على ما هو بالواقع حكومة الامارة. وأمير المنطقة كان يعين مسؤولاً عن التويول مقابل أجر. وفي النصف الثاني من القرن ومع بروز صعوبات مالية أمام الحكومة المركزية لتمويل الإدارة، تحولت حكومات الامارات والوظائف الحكومية إلى «مزارع». أما مركز أمير المنطقة سواء كان يحصل الأرباح أم لا فلم يختلف عن مركز المقطع / الوالي أو تيولدار الذي عرف في المراحل الأولى. وفي المناطق الحدودية والمناطق القبلية استمر إعطاء التويول لقاء الخدمات العسكرية في المنطقة. ومن منتصف القرن كان هنالك ميل إلى تخمين القرى بنسبة الضرائب والواجبات العسكرية وتعيين القرى كتويول. ومعادلة السبب والمسبب انقلبت حيث إن الإقطاع العسكري أعطي مقابل الخدمات وليس العكس. لذلك وفي أواخر عهد القاجار كانت الخدمات وفي بعض الحالات على الأقل تعطى للتويول، وهذه الهبات كانت تحمل في ثناياها بعض الحصانة، ومع الوقت حدث في بعض الأحيان أن الدين للإعطاء في بعض حالات الطوارئ كان معدوماً. وتحولت الهبات إلى ملكيات خاصة تتمتع بالحصانات والاستثناءات والإعفاءات. وقد كانت هنالك بعض الحالات من هبات الأراضي (التويول) التي حددت لبعض الوظائف. وهذه أيضاً تحولت إلى ما يشبه الأملاك الخاصة. وأخيراً فإن الهبات التي عرفت في بعض الأحيان بالتويول وفي أحيان أخرى بالسيورغال استمرت من أراضي التاج وأراضي الوقف.

وقد كانت هنالك استمرارية مضطربة بين الإقطاع والتويول / سيورغال، لأن الأخيرة بقيت كأولى الوسيلة الأساسية في تمويل الدولة والإدارة والإبقاء على الجيش الجاهز. وفي العهد السلجوقي كان هنالك ميل عند القادة العسكريين ليجمعوا

إلى جانب مهامهم العسكرية مهام إدارية وتشريعية. وهذا عرف أيضاً في المناطق الفارسية حتى منتصف القرن التاسع عشر حيث كان هنالك ارتباط بين الوظائف العسكرية وأمتلاك الأرض. ولكن هذا لم يكن قائماً على أساس عقد إقطاعي يتضمن الولاء بين السيد الإقطاعي وأتباعه.

وقد أُتبعت فترة الإقطاع والتيول بالعودة لتحصيل الضرائب، لأن تراجعها ترافق مع ظاهرة مشابهة. وانتشار تحصيل الضرائب في القرن التاسع عشر قد بشر بتطور وتنظيم الإقطاع. فكان من نتائج نمو عملية تحصيل الضرائب في القرن التاسع عشر انهيار جذري في الإدارة، لأن المؤسسات القديمة لم تعد متلائمة مع التغيرات في احتياجات الدولة، وتلك المؤسسات أبدلت بمؤسسات قائمة على أنماط المؤسسات التي عرفتھا الدول الديمقراطية في أوروبا الغربية. وهي المؤسسات التي تطورت في أوروبا الغربية من الفيوالية والممارسات الإقطاعية. وفي فارس لم ينهض الإقطاع / التيول كما فعلت الإقطاعية في أوروبا الغربية بسبب الاعتقاد بضرورة التعهدات التي دُخلت بحرية، أوسببه فكرة أن الفرد غير مرتبط لإطاعة أي أمر مناقض لمعتقد كرجل حر^(٣٠). ولذلك لم تكن هنالك علاقة بين المقطع والسلطان أوتيلدار والشاه تشبه العلاقة التي جمعت السيد مع أتباعه في الإقطاع الأوروبي الغربي.

* * *